



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ/ماجستير حديث

محاضرات في مادة تاريخ الوطن العربي
اسباب الحرب الأهلية في لبنان

الأستاذ الدكتور

طه خلف محمد الجبوري

العام الدراسي

٢٠٢٦/٢٠٢٥

اسباب الحرب الأهلية في لبنان

أولاً: مظاهرة صيدا ٢٦ / شباط / ١٩٧٥ :

شهد مطلع عام ١٩٧٥ اشتداد حدة الصراعات السياسية في لبنان وتحولها إلى صراعات مسلحة، في صبيحة ٢٦ شباط ١٩٧٥ ، انطلقت تظاهرة شعبية صاخبة في مدينة صيدا اذ قام صيادوا الأسماك في صيدا بمسيرة تظاهرة. احتجاجاً على الترخيص الذي أعطى الشركة بروتين امتياز صيد الأسماك التي كان يرأس مجلس إدارتها رئيس الجمهورية السابق كميل شمعون . تملك بموجبه الشركة الحق في صيد الأسماك على امتداد الساحل اللبناني لمدة ٩٩ عاماً. فعد الصيادون ذلك الامر يشكل خطراً على مصدر رزقهم.

فتدخل الجيش بعنف لقمع المظاهرة بعد ما زعمت قيادته إطلاق النار عليه من قبل المتظاهرين وقتلت رقيباً من أفرادهِ . فرد الجيش بالمثل مما أسفر عن إصابة رئيس بلدية صيدا النائب السابق معروف سعد ومن ثم موته في ٦ أذار ١٩٧٥. فضلاً عن مقتل أحد عشر متظاهراً برصاص الجيش الذي تصدى لهم .

وفي ٢٨ شباط قامت مظاهرة احتجاج في بيروت وتقدمت بمطالب عديدة ،تحقيق مطالب صيدا بشأن الغاء امتياز صيد الأسماك وتعويض الأضرار، ووضع قانون جديد لتنظيم الجيش، وإجراء تحقيق جدي لمعرفة مطلق النار على معروف سعد ،والدعوة إلى الإضراب العام والمستمر حتى تحقيق هذه المطالب .

وفي المقابل أخرجت الكتائب اللبنانية وحلفاؤها مظاهرات دفاعاً عن الجيش وتأييداً له. وفي اليوم التالي خرج أهالي صيدا والمقاومة الفلسطينية إلى الشارع وقطعوا الطريق الرئيسي الذي يربط مدينة صيدا بصور، وأطلقت الميليشيات المحلية في صيدا والفدائيون الفلسطينيون من مخيم عين الحلوة الرصاص على وحدات الجيش التي تحركت في اتجاه المدينة لإعادة فتح الطريق مما جعل الجيش يقتحم صيدا . وأسفر تدخل الجيش عن مقتل خمسة من أفرادهِ واحد عشر مدنياً ولم

يتوقف القتال إلا في ١ آذار بعد ما تلقى أهالي صيدا تعهدات رسمية بسحب قوات الجيش من المدينة. وتم بالفعل سحب الجيش من صيدا بعد ما وجهت إليه الاتهامات بأنه تمثل مصالح اليمين المسيحي. ثم عقد مجلس الوزراء اللبناني برئاسة رشيد الصلح . اجتماعاً طارئاً لبحث الأزمة ووافقت الحكومة اللبنانية في ٢ آذار على طلب إجراء تحقيق في الحادث وصرحت الحكومة أنها سوف تعيد النظر في مسألة منح امتياز الصيد لشركة بروتين على نحو يتوافق مع مصالح جميع الأطراف المعنية. ثم أصدرت الحكومة قراراً في ٤ نيسان بعدم السماح لشركة بروتين بالصيد على بعد (١٥) كيلو متر على الأقل عن الشاطئ اللبناني وتعويض الصيادين المتضررين.

ثانياً: حادثة عين الرمانة ١٣ نيسان ١٩٧٥ وتداعياتها:

حدث الانفجار صبيحة الأحد الموافق ١٣ نيسان ١٩٧٥. عندما وصل رئيس حزب الكتائب بيار الجميل لحضور حفل افتتاح كنيسة جديدة في عين الرمانة في بيروت . فانطلقت من أحد الأزقة سيارة وانددت إلى صوب الكنيسة فقامت بضرب الحاضرين بالرصاص فلقى أربعة مصرعهم في الحال ومن ضمنهم جوزيف أبو عاصي المرافق الشخصي لبيار الجميل . وبعد فترة وجيزة مرت حافلة تقل فلسطينيين عاندين إلى منطقة مخيم تل الزعتر القريبة من مكان الحادث بعد ما شاركوا في احتفالية نظمتها لهم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . إذ كان قد أقيم في مخيم صيدا ذلك اليوم احتفالاً بالذكرى الأولى لعملية فدائية ضد المستعمرات الإسرائيلية. فاعترضتهم مجموعة من أعضاء حزب الكتائب في عين الرمانة وأطلقوا الرصاص على الباص بكثافة فسقط ٢٦ قتيلاً و ١٩ جريحاً ، وبدأ التوتر يتصاعد بشكل لا مثيل له وساعد على ذلك أن نفوس المواطنين في الأصل مهياة نتيجة حملة التعبئة من جانب الكتائب ضد الوجود الفلسطيني في لبنان فضلاً عن التطورات التي رافقت أحداث صيدا واغتيال معروف سعد .

أحداث الحرب الاهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٨٩.

مرت الحرب الاهلية بمراحل عديدة، فقد بدأت في نيسان ١٩٧٥ بمواجهة بين الموارنة والفلسطينيين، شكل مقتل الفلسطينيين في عين الرمانة بداية الصدام بين المقاومة الفلسطينية وحزب الكتائب وبداية الصراع المسلح في لبنان . إذ حملت منظمة التحرير الفلسطينية حزب الكتائب المسؤولية ووصفته بأنه عمل مدير وجاء في خطة مدروسة ومحكمة التدابير بعلم قيادة حزب الكتائب . إلا ان بيار الجميل نفى مسؤولية حزبه في هذه الحادثة وحمل الفلسطينيين مسؤولية اندلاع الحرب ، ثم عقدت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية اجتماعاً طارئاً . دعت فيه إلى معاقبة رؤوس مخططي المجزرة والفتنة الطائفية من حزب الكتائب وتسليم المتهمين بالحادثة إلى القضاء فوراً . فضلاً عن قرار عزل حزب الكتائب. وفي اليوم الثاني الاثنين ١٤ نيسان ١٩٧٥ بدأ الأمين العام للجامعة العربية محمود رياض وساطة من أجل التهدئة وتسليم

المطلوبين. إلا أنه سرعان ما اتسع نطاق الاشتباكات وتزايد الانفجارات وبدأت تستعمل المدافع والصواريخ في مناطق عين الرمانة والشياح وفرن الشباك فسقط نتيجة لذلك ٣٣ قتيلاً وعشرات الجرحى . ونتيجة لهذه الأحداث قسم لبنان إلى منطقتين جغرافيتين متخصصتين وبدأ الفرز السياسي والطائفي يعمل على تكريس زعامة لبنانية مسيحية في المنطقة الشرقية من بيروت مقابل زعامة فلسطينية مسلحة وأحزاب تقدمية وطنية في المناطق الغربية من بيروت . وفي اليوم ذاته تجاوبت الكتائب والمقاومة مع مساعي التهدئة الذي أمكن تحقيقه بفضل الأمين العام للجامعة العربية بتسليم الكتائب لاثنتين من المطلوبين بتدبير حادثة عين الرمانة إلى السلطات اللبنانية ، وفي مجلس النواب تلا رشيد الصلح بياناً اتهم فيه حزب الكتائب بتدبير محرزة عين الرمانة . وطالب بإصلاح النظام السياسي وتعديل قانون الرئاسة الجيش بهدف تمثيل المسلمين في قيادات الجيش العليا تمثيلاً عادلاً . وفي اليوم عينه توجه رشيد الصلح إلى قصر الرئاسة وقدم استقالته .

أعلن الرئيس سليمان فرنجيه عن تأليف حكومة عسكرية من ستة وزراء برئاسة العميد المتقاعد نور الدين الرفاعي . فأيد اليمين المتمثل بكميل شمعون وبيار الجميل الحكومة العسكرية . معتبران الحكومة العسكرية هي الحل الوحيد في الظروف الراهنة، وهو حل معقول لإعادة الأمن والنظام حتى يعود الاستقرار. بينما عد اليسار والإسلاميون أن هذه الحكومة هي طعنه للديمقراطية . وقد أثار تأليف الحكومة العسكرية مخاوف السوريين فقرروا إرسال وفد سوري إلى بيروت للمرة الأولى منذ بداية الأحداث اللبنانية لحل الأزمة اللبنانية .

وقد نجح السوريون من خلال اتصالهم بجميع الأطراف في التوصل إلى صيغة تقضي باستقالة الحكومة العسكرية . وبالفعل استقالت الحكومة العسكرية تحت ضغط المعارضة الإسلامية واليسارية الواسعة. وبعد يومين كلف الرئيس سليمان فرنجيه، رشيد كرامي لهذا المنصب. إلا أن إعلان ترشيح كرامي لم يوقف أعمال العنف في بيروت ، وقد واجه رشيد كرامي صعوبات عديدة في تشكيل الحكومة منها وضع كمال جنبلاط شرطين لرشيد كرامي لا مجال للمساومة حولهما وهما: أولاً: عدم مشاركة الكتائب فيها ثانياً: عدم جواز تعيين عسكريين في مناصبي الدفاع والداخلية. وبالمقابل رفض بيار الجميل شروط جنبلاط ورفض إقصاء حزبه عن الحكومة وأيده بذلك كميل شمعون معلناً أنه لن يدخل حكومة إلا إذا كان حزب لكتائب فيها.

وانعقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب للنظر بتطور الأوضاع اللبنانية في ١٥ تشرين الأول ١٩٧٥ في مقر الجامعة العربية في القاهرة واشترك فيه ثمانية عشر بلد عربياً وقاطع المؤتمر ممثلو ليبيا وسوريا وفلسطين ، وحذرت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان من مخاطر تعريب الأزمة وتداعياتها وهي ترى لا داعي لعقد هذا الاجتماع ، وفوجئ اللبنانيون الذين كانوا يعلقون أهمية على هذا المؤتمر بالنتائج التي أنتهى إليها وهي ليست بمستوى الازمة اللبنانية الخطيرة، وأجرى الوفد العراقي اتصالات مع المسؤولين اللبنانيين لطرح مبادرة إنشاء صندوق عربي لتعويض لبنان مع التأكيد على ضمان الهدوء والاستقرار النهائي في لبنان .